

ترجمات

TRANSLATIONS

2023/4/9

41



مركز حمواري للبحوث والدراسات الاستراتيجية / قسم الترجمة



خفض أوبك بلس يُظهر الطموحات

الجيوسياسية السعودية

FOREIGN POLICY

JASON BORDOFF & KAREN E. YOUNG

hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+9647810234002

خفض أوبك بلس يُظهر الطموحات الجيوسياسية السعودية

Foreign Policy

Karen E. Young & Jason Bordoff

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

٩ نيسان ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأما تعبر عن وجهة نظر الباحث.



سيؤدي خفض إنتاج النفط المفاجئ هذا الأسبوع من قبل أوبك وحلفائها إلى ارتفاع أسعار البنزين في وقت يكافح فيه مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) بالفعل لخفض التضخم دون التسبب في ركود أو مزيد من الفوضى في الأسواق المالية. وتؤكد هذه الخطوة أيضاً على المسافة السياسية المتنامية بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، أكبر منتج في كارتل النفط. من خلال وضع احتمال ١٠٠ دولار للبرميل في الاعتبار بعد انخفاضه إلى حوالي ٧٠ دولار، يعزز خفض الإنتاج الرأي القائل بأن المملكة العربية السعودية - بمساعدة من روسيا وشركائها الآخرين في أوبك - تسعى جاهدة لاستعادة مكانتها كقوة مهيمنة تشكل أسعار النفط.

في ٢ أبريل، أعلن تحالف منتجي النفط المعروف باسم أوبك + أنه سيخفض إنتاج النفط بمقدار ١,٦٦ مليون برميل يومياً. ويشمل ذلك خفضاً أعلنت عنه روسيا سابقاً بمقدار ٥٠٠ ألف برميل يومياً، ومن المرجح أن ينسحب بعضها من السوق على أي حال بسبب العقوبات الغربية. وبالنظر إلى انقطاع الإمدادات في العراق وأماكن أخرى، فإن خفض الفعلي للإنتاج العالمي الحالي سيكون أقل قليلاً من ١ مليون برميل يومياً.

كما فعلت في أكتوبر ٢٠٢٢، خفضت أوبك الإنتاج مع سعر خام برنت عند حوالي ٨٠ دولار للبرميل، وهو مستوى مرتفع تاريخياً لمحاولة تنسيق تخفيضات بهذا الحجم. كان الإعلان يهدف إلى أخذ تجار النفط ومحليي السوق على حين غرة. وكان مسؤولون بارزون في أوبك، بمن فيهم وزير الطاقة السعودي، قالوا في وقت سابق: إن أوبك تعزم ترك الإنتاج دون تغيير لبقية العام. ورداً على الخفض غير المتوقع، ارتفعت أسعار النفط بشكل متوقع إلى حوالي ٨٥ دولار للبرميل حتى كتابة هذه السطور.

وأشار قادة أوبك إلى توقعات الطلب غير المؤكدة كأساس منطقي لقرارهم. وقال مسؤول بوزارة الطاقة السعودية: إن خفض "اجراء احترازي يهدف إلى دعم استقرار سوق النفط". كما ورد أن المسؤولين في الرياض، العاصمة السعودية، كانوا غاضبين من إعلان وزيرة الطاقة الأمريكية جنيفر غرانهولم مؤخراً أنه سيكون من "الصعب" على الولايات المتحدة إعادة ملء احتياطياتها البترولية



الاستراتيجية هذا العام - بعد أن أشارت إدارة بايدن سابقاً إلى أنها ستفعل ذلك عندما انخفض سعر النفط إلى أقل من حوالي ٧٠ دولار للبرميل، كما فعلت لفترة وجيزة بعد فشل بنك وادي السيليكون.

ومع ذلك، من غير المرجح أن يكون قرار أوبك نابعاً من القلق بشأن استقرار السوق. وعلى الرغم من أن أسعار النفط قد انخفضت من أعلى مستوياتها الأخيرة استجابة لارتفاع المخزونات، ومخاوف الركود، وأزمة القطاع المصرفي، فإن معظم التوقعات لا تزال ترى نقصاً في المعروض من النفط في وقت لاحق من هذا العام والعام المقبل، ويرجع ذلك أساساً إلى تعافي الصين وسنوات عديدة من نقص الاستثمار في الإمدادات الجديدة. ويعني خفض الإنتاج الأخير أن السوق أكثر تشدداً وارتفاع أسعار النفط سيصلان في وقت أقرب. إذا ارتفعت الأسعار كما يتوقع العديد من المحللين الآن، فقد يعوض ذلك أكثر من انخفاض المبيعات، مما يعزز إيرادات أوبك.

تتجاوز أهمية خفض ارتفاع الأسعار في مضخة الغاز. أولاً، إن شعور المملكة العربية السعودية بالحاجة إلى تنسيق مثل هذا الخفض الكبير مع أسعار النفط عند هذه المستويات يدل على حجم احتياجاتها من الإيرادات. تحتاج الرياض إلى تمويل أجندتها الطموحة للإصلاح الاقتصادي المحلي - المسماة رؤية ٢٠٣٠ - والتي تخطط لاستثمار ٣,٢ تريليون دولاراً لتنويع الاقتصاد السعودي بحلول عام ٢٠٣٠. من الواضح أن المملكة العربية السعودية قلقة بشأن الرياح الاقتصادية المعاكسة التي يمكن أن تضعف الطلب العالمي على النفط. وستشير إلى خفض الإنتاج في أكتوبر الماضي - الذي لم يمنع أسعار النفط من الانخفاض، على الرغم من المخاوف في واشنطن - كدليل على أنها تعرف أفضل كيفية إدارة أسواق النفط والحفاظ على توازن العرض والطلب. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضاً أن الإنفاق السعودي على البنية التحتية المحلية للبناء والنقل في العام الماضي كان أكثر من ضعف متوسط ٢٠١٦-٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تزداد ترسية العقود مرة أخرى هذا العام. إن تفضيل المملكة العربية السعودية الواضح لأسعار النفط فوق ٩٠ دولار للبرميل يخاطر بأن يكون بمثابة عائق أمام الانتعاش الاقتصادي العالمي في المستقبل.



ثانياً، إن خفض النفط، الذي سيزعج بوضوح المسؤولين في واشنطن، يعزز الاعتراف المتزايد بأن المملكة العربية السعودية تتبع استراتيجية دبلوماسية غير منحازة. لا تزال العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية مهمة لكل جانب، لأسباب أمنية واقتصادية على حدّ سواء، كما يتضح مؤخراً من طلبية المملكة العربية السعودية الضخمة من طائرات بوينغ. وفي الوقت نفسه، تتحوط المملكة العربية السعودية في رهاناتها من خلال إظهار قدر أكبر من الاستقلال عن الولايات المتحدة وتعميق علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع الصين وروسيا وجيرانها في الخليج العربي. وكأن الانفراج الذي توسطت فيه الصين بين إيران والمملكة العربية السعودية الشهر الماضي أحدث مثال على هذا التحول - وانعكاساً للقلق المتزايد بين دول الخليج من أنها لا تستطيع الاعتماد على الولايات المتحدة لتوفير مظلة واقية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. في بيئة من المخاطر المتصاعدة - بين الغرب وروسيا، والولايات المتحدة والصين، أو إيران وإسرائيل - تدرك دول الخليج بشكل متزايد الحاجة إلى الاعتناء بنفسها وضمان الاستقرار الإقليمي. وتحرص المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، على ضمان الاستقرار الإقليمي في الوقت الذي توفق فيه بين العلاقات مع العديد من الشركاء الرئيسيين: الولايات المتحدة كمزود للأسلحة والتدريب العسكري وحماية الممرات المائية حول شبه الجزيرة العربية. الصين كأكبر مشتر للنفط؛ وروسيا كشريك رئيسي في أوبك+.

ثالثاً، يعدّ خفض الإمدادات دليلاً إضافياً على أن صفقة النفط مقابل الأمن التاريخية بين واشنطن والرياض، التي عززتها الولايات المتحدة آنذاك. كان الرئيس فرانكلين روزفلت والملك السعودي ابن سعود على متن السفينة يو إس إس كوينسي في عام ١٩٤٥، مفارقة تاريخية. تستورد الولايات المتحدة نفطاً سعودياً أقل بكثير ممّا كانت عليه من قبل. كما أن الاجراءات المختلفة التي اتخذتها الولايات المتحدة، بما في ذلك سعيها للتوصل إلى صفقات نووية مع إيران وفشلها في الردّ على هجوم إيران على منشأة النفط الرئيسية في المملكة العربية السعودية في بقيق، قوضت، عن حق أو خطأ، التصورات السعودية لواشنطن كضامن أممي موثوق به. بعد عقود من وضع نفسها كمدير مسؤول لأسواق النفط العالمية المعنية بعوامل مثل صحة الاقتصاد العالمي. من الواضح أن موقف



الرياض الآن هو موقف "المملكة العربية السعودية أولاً". وسيشمل ذلك إعطاء الأولوية للسياسة المالية المحلية، فضلاً عن التواصل الدبلوماسي خارج المظلة الأمنية الأمريكية.

رابعاً، يعزز هذا الخفض اليد الجيوسياسية للمملكة العربية السعودية من خلال زيادة طاقتها الفائضة المتاحة، مما يمنح البلاد قدرة فريدة على التخفيف من ارتفاع أسعار النفط في المستقبل من خلال تشغيل الصنابير. من خلال خفض الإنتاج الآن والسحب من العباء في مخزونات النفط الموجود اليوم، تسرع أوبك + الإطار الزمني الذي يدخل فيه سوق النفط فترة من العجز الهيكلي عندما يتجاوز الطلب العرض. مع احتمال ارتفاع أسعار النفط والبنزين في وقت لاحق من هذا العام وفي الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ - عندما تكون أسعار البنزين المرتفعة قضية سياسية رئيسية - فإن قدرة المملكة العربية السعودية على كبح الأسعار من خلال طرح المزيد من المعروض في السوق ستعزز نفوذها على واشنطن. وبعد أن استهلكت واشنطن بالفعل جزءاً كبيراً من احتياطي البترول الاستراتيجي، ليس لديها سوى القليل من الخيارات المتبقية لترويض أسعار النفط بخلاف الاتصال بالرياض.

وأخيراً، فإن خفض إنتاج أوبك+ يعزز روسيا في وقت تحاول فيه الدول الغربية فرض صعوبات اقتصادية على موسكو من خلال العقوبات التي تقيد إيراداتها من النفط والغاز. في سوق أكثر تشدداً، من المرجح أن يتقلص الخصم الذي يجب أن تباع به روسيا نفطها الخام، مما يعطي دفعة مزدوجة لعائدات النفط الروسية. يظهر قرار أوبك + بخفض إمدادات النفط أن الشراكة بين المملكة العربية السعودية وروسيا حول استراتيجية أسعار النفط لا تزال قوية، حتى لو كانت تعكس توافقاً حالياً في المصالح بدلاً من تحالف استراتيجي دائم. من مصلحة السعودية أن نرى كبح الإنتاج الروسي وضعف طاقته الإنتاجية. في نظر الرياض، تعتبر موسكو إضافة ضعيفة ولكنها مفيدة لأوبك تساعد على ضمان هيمنة السعودية على العرض في المستقبل. كما أن الإجماع بين دول أوبك على خفض الإنتاج يكذب أي اعتقاد بأن أوبك تتفكك وأن الأعضاء الرئيسيين، مثل الإمارات العربية المتحدة، على وشك الانسحاب من المنظمة.



على المدى الطويل، يعد خفض الإنتاج خطوة أخرى في جهود المملكة العربية السعودية لتعزيز مكانتها الجيوسياسية في العقود المقبلة من خلال زيادة نفوذها في أسواق النفط العالمية - على الرغم من الرواية السائدة بأن انتقال الطاقة سيعني انهيار الدول النفطية. وكما جادل أحد كتّاب هذا المقال (جيسون بوردوف) وميغان أوسوليفان، فإن حصة أوبك من الإنتاج سترتفع في عملية انتقال الطاقة التي استمرت عقوداً، وفشل صانعي السياسة الغربيين في مزامنة الانخفاضات في إمدادات النفط مع انخفاض الطلب يعني المزيد من التقلبات في المستقبل في مرحلة انتقالية مضطربة. واليوم، يعاني قطاع النفط العالمي من نقص الاستثمار في العرض نسبة إلى المسار الحالي للطلب. تستثمر المملكة العربية السعودية، وكذلك الإمارات العربية المتحدة، عشرات المليارات من الدولارات لزيادة الطاقة الإنتاجية. وفي الوقت نفسه، فإن سنوات من الأداء الاقتصادي الضعيف إلى جانب صدمة انهيار أسعار النفط خلال الوباء تعني أن إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة سينمو بسرعة أقل بكثير في السنوات المقبلة. وتوقع بوردوف في عام ٢٠٢٠ أن الطاقة الفائضة للسعودية، إلى جانب تضائل التوقعات للصخر الزيتي الأمريكي، ستعزز يد الرياض في المستقبل مع تسليم قوة السوق لأوبك وحلفائها على مدار تحول الطاقة الوعر.

إن الانفراج الأخير بين إيران والمملكة العربية السعودية على يد الدبلوماسية الصينية هو دليل على أن المخاطر الإقليمية - إلى جانب المخاوف بشأن التنافس بين القوى العظمى وانسحاب الولايات المتحدة المتصور من الشرق الأوسط - قد زادت من المخاوف في الخليج بشأن الصراع المحتمل وعدم الاستقرار. بعد خفض إنتاج أوبك + المفاجئ، من المتوقع الآن أن يتجاوز نمو الطلب على النفط العرض في وقت أقرب هذا العام، مما يجعل الطاقة الاحتياطية السعودية واحدة من صمامات الإغاثة القليلة المتبقية لارتفاع الأسعار في المضخة. ونظراً لهذه المخاطر الاقتصادية والإقليمية، ينبغي لقطاع الطاقة أن يستعد لمزيد من التقلبات في المستقبل. وفي نهاية المطاف، سيبدأ الطلب على النفط في الانخفاض، وستعيد الولايات المتحدة تخزين احتياطي البترول الاستراتيجي، وستنمو مصادر النفط من خارج أوبك. ولكن حتى ذلك الوقت، فإن خفض المفاجئ



هذا الأسبوع هو تذكير بأن التقارير عن زوال أوبك، وخاصة المملكة العربية السعودية باعتبارها المنتج المتأرجح الرئيسي مع إمدادات إضافية، لا تزال سابقة لأوانها.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

